

Distr.: General
9 November 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد مؤمن (بنغلاديش)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing .Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

المناقشة العامة (تابع)

والتنمية (الأونكتاد) لتشجيع المزيد من الإقراض والاقتراض الرشيد.

٣ - وأضاف أن الأهداف الإنمائية للألفية أثبتت أنها أداة قوية لتحسين حياة ملايين الشعوب، وستحقق فائدة أكبر لو أنفرادى البلدان استغلت مواردها الخاصة عن طريق توسيع القاعدة الضريبية، وجعل تحصيل الضرائب أكثر كفاءة، ومنع التدفقات المالية غير المشروعة، ومحاربة الفساد. وينطوي الهدفان ٤ و ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية على أهمية سياسية ومالية خاصة بالنسبة للنرويج، التي ترحب ببذل مزيد من الجهود لتحقيقهما بحلول عام ٢٠١٥، وخاصة مبادرة "كل امرأة وكل طفل" التي استهلها الأمين العام في عام ٢٠١٠ وزيادة اهتمام صندوق الأمم المتحدة للسكان بالحقوق الجنسية والإنجابية.

٤ - السيد تاكاهاشي (اليابان): أعرب عن امتنان بلده للمساعدة التي تلقتها اليابان من جميع أنحاء العالم في أعقاب الزلزال الأخير. وهكذا أصبحت اليابان أكثر إدراكاً لأهمية التعاون الدولي على الحد من أخطار الكوارث، وستقوم بنفسها بدور قيادي في إيجاد مجتمع عالمي صامد للكوارث. وتقترح اليابان في هذا الصدد استضافة المؤتمر العالمي الثالث المعني بالحد من الكوارث في عام ٢٠١٥.

٥ - وعلى الرغم من التحديات التي تواجهها اليابان، فإنها لا تزال وقيّة لالتزاماتها الدولية، وخاصة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مع التركيز بشكل خاص على الصحة والتعليم. ويجب على الأمم المتحدة أن تواصل القيام بدور رئيسي لتحقيق الأهداف التي ترتبط بالنمو الاقتصادي المستدام والشامل والمنصف. وتتطلع اليابان إلى إجراء المزيد من المناقشات حول سبل التعزيز المتبادل لهاتين العمليتين، وكذلك إجراء المزيد من المناقشات حول الدولي للتنمية بعد عام ٢٠١٥.

١ - السيد ويتلاند (النرويج): قال إن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عام ٢٠١٢، المقرر عقده في ري دي جانيرو، سيعطي فرصة فريدة لتجديد وتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة والتوصل إلى استراتيجية نحو توفير الطاقة المستدامة للجميع. وأضاف أن النرويج، من جانبها، تتخذ بالفعل خطوات لزيادة تنمية الطاقة المستدامة وتحقيق كفاءة الطاقة. وبالمثل، فإن الدورة السابعة عشرة القادمة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم الإطارية بشأن تغير المناخ والدورة السابعة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو (مؤتمر ديربان بشأن تغير المناخ) ينبغي أن تتيح فرصة لتشغيل صندوق كوبنهاغن الأخضر للمناخ الأخضر والتحرك نحو نظام مناخي أكثر طموحاً أن يشمل جميع مصادر الانبعاث الرئيسية.

٢ - وقال إن لدى الدول الأعضاء دوراً حاسماً تقوم به لتعزيز الأمم المتحدة عن طريق تحقيق المزيد من الاتساق على نطاق المنظومة. وفي حين أنه لا يمكن إنكار أن النظام الإنمائي للأمم المتحدة يتطلب موارد مالية زائدة، بما في ذلك موارد من الاقتصادات الناشئة، فإنه يجب أيضاً استخدام القدرات الكامنة في هذا النظام بشكل أفضل. والنرويج، بوصفها عضواً في الفريق الرائد المعني بالتمويل المبتكر للتنمية، تعتقد أن مثل هذا التمويل من شأنه أن يستكمل المساعدة الإنمائية الرسمية بصورة مفيدة، ولهذا فإنها تشجع فرض ضريبة على المعاملات المالية. وفضلاً عن هذا، نظراً لأن الأزمة المالية جعلت الاقتراض من جانب البلدان الفقيرة أكثر صعوبة، فإنه سيكون من المفيد إجراء مناقشة حول الصكوك الحالية لإلغاء الديون، بما في ذلك مسألة إنشاء آلية دولية جديدة لتسوية الديون. ويرحب وفده بمبادرة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة

الإغاثية للألفية، خاصة في الدول الهشة والبلدان في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع. وقال إنه من الضروري توسيع الشراكات دعماً لهذه البلدان وتوسيع قاعدة المانحين لتشمل الاقتصادات الناشئة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص. والولايات المتحدة، بوصفها أكبر جهة مانحة في العالم، تواصل استهداف الفقر، خاصة عن طريق "مبادرات الصحة العالمية والتغذية في المستقبل" التي تتطلب عدة بلايين من الدولارات، والتي استهلها الرئيس أوباما في عام ٢٠١٠، وهي المبادرات التي تستثمر نظم الصحة العالمية وتساعد البلدان على أن تسرع جميعها بتنمية قطاعها الزراعي الشامل.

١١ - وتشعر الولايات المتحدة أيضاً بقلق بالغ إزاء تأثير الجفاف على القرن الأفريقي، وبالتعاون مع حكومات البلدان المتضررة، ومنظمة الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، تقدم الولايات المتحدة دعماً إنسانياً، وتسعى إلى التخفيف من آثار الجفاف في المستقبل. وعلاوة على ذلك، وفي إطار مبادرتها العالمية بشأن تغير المناخ، تضع المساعدة الخارجية باعتبارها شواغل تغير المناخ، خاصة عن طريق إنشاء آليات لتشجيع النمو المنخفض الكربون، وتعزيز التنمية المستدامة، وتخفيض انبعاثات الكربون من إعادة زراعة الغابات، وتدهور الأراضي. وأضاف أن قيود الميزانية الجديدة التي تؤثر على جميع الحكومات والمؤسسات المتعددة الأطراف تجعل اتباع نهج قائم على النتائج تجاه التنمية أمراً ضرورياً أكثر من أي وقت مضى. وفي هذا السياق، يتطلع وفده إلى المنتدى الرفيع المستوى الرابع بشأن فعالية المعونة المقرر عقده في بوسان، ومنتدى التعاون الإنمائي الرفيع المستوى عام ٢٠١٢.

١٢ - وقال إن نظام الأمم المتحدة الإنمائي يجب أن يكون أكثر شفافية وأكثر كفاءة، كما يجب تحسين فعالية المعونة. وتحقيقاً لهذه الغاية، تواصل الولايات المتحدة المطالبة

٦ - وتأمل اليابان أيضاً أن تقدم مساهمة مفيدة في المناقشات بشأن التحضير لمؤتمر التنمية المستدامة عام ٢٠١٢. وهي تعلق أهمية كبيرة على الانتقال إلى اقتصاد أخضر عن طريق ابتكارات تكنولوجية ومراعية للبيئة دون تفاقم الظلم الاجتماعي. وينبغي أن يكون الأمن البشري مبدأً موجهاً للاقتصاد الأخضر.

٧ - وانتقل إلى مسألة تغير المناخ، فقال إن الهدف النهائي ينبغي أن يكون اعتماد وثيقة شاملة وحيدة تضع إطاراً دولياً عادلاً وفعالاً. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإنه يلزم تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر كانكون بشأن تغير المناخ. وفضلاً عن هذا، بينما لا تحبذ اليابان فترة التزام ثانية في إطار بروتوكول كيوتو، إلا أنها تعتقد أن عناصر هذا الصك يمكن أن تدرج في إطار جديد بمجرد تحسينها.

٨ - وفي الوقت نفسه، ينبغي لجميع الأطراف مواصلة جهودها لتخفيض الانبعاثات: والمهم هو الابتكار المراعي للبيئة. ومن المهم في هذا الصدد تقديم المساعدة للبلدان النامية، وخاصة البلدان الأكثر تعرضاً لتغير المناخ. وستواصل اليابان القيام بدورها، بما في ذلك عن طريق الإسراع بإنشاء الصندوق الأخضر للمناخ. ونظراً للحاجة الموازية إلى المحافظة على البيئة والنمو الاقتصادي، فإن اليابان تسعى أيضاً إلى تشجيع النمو المنخفض الكربون، وخاصة في أفريقيا، في إطار مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية. وينبغي بذل جهود مماثلة في أقاليم أخرى.

٩ - وشدد في الختام على أهمية استيعاب الحقائق الموجودة على أرض الواقع، واتباع نهج قائم على التشاور مع المستفيدين في الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية.

١٠ - السيد ساميس (الولايات المتحدة الأمريكية): أشار إلى أن مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً قد سلط الأضواء على عدم إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف

الغذائية على نطاق العالم، وتشجيع التنمية المستدامة. ومن المأمول أن يتخذ مؤتمر ريو القادم القرارات الضرورية لعكس اتجاه التدهور البيئي والاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية. وتتطلع المكسيك بالمثل إلى مؤتمر ديربان بشأن تغير المناخ عام ٢٠١٢ من أجل تنفيذ اتفاقات كانكون، بما في ذلك الصندوق الأخضر للمناخ، الذي سيوفر وسيلة لتحقيق الاستفادة القصوى من مساهمة البلدان النامية في مكافحة الاحترار العالمي. ويأمل وفدها في التوصل إلى نتيجة شاملة ومتوازنة في مؤتمر ديربان تكفل اعتماد فترة التزام ثانية لبروتوكول كيوتو واتفاقاً قائماً على عمل الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل. بموجب الاتفاقية. وقالت في ختام كلمتها إنه يجري الاحتفال باليوم العالمي للموئل في نفس اليوم الذي تحتفل فيه مدينة أغواسكالينتس المكسيكية بهذه المناسبة تحت عنوان "المدن وتغير المناخ".

١٦ - السيد رضا بشير تارار (باكستان): قال إن أزمة الديون السيادية الحالية وتضاؤل الجدارة الائتمانية للبلدان المتقدمة النمو يثير شبح الكساد المزدوج، بينما يؤدي التوسع السكاني العالمي في نفس الوقت إلى استنزاف الموارد الإيكولوجية بصورة متزايدة. وتحاول بعض الاقتصادات الناشئة، مثل باكستان، مواجهة التحديات الخارجية والداخلية الناتجة عن إعادة تحديد مساراتها الإنمائية. وفي هذا السياق، يعتقد وفده أنه ينبغي لعمل اللجنة أن يقدم الدعم لاستراتيجيات التنمية الوطنية، ويعزز من قدرة البلدان النامية على تخفيض الفقر وتحقيق النمو، ويحقق توازناً ملائماً بين الاستدامة والنمو الاقتصادي، ويحدد سبل تمكين البلدان النامية من مواجهة تحدياتها الجديدة والناشئة بصورة أفضل، ويشجع على إيجاد توافق سياسي قوي بشأن القضايا الوثيقة الصلة بالمؤتمرات الرئيسية القادمة المعنية بتغير المناخ والتنمية المستدامة.

بالكشف العام الكامل عن مراجعات صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، بما في ذلك عن طريق شبكة الإنترنت.

١٣ - السيدة مورغان (المكسيك): قالت أن التعددية توفر وسيلة لا غنى عنها للبلدان كي توحد جهودها من أجل بناء نظام اقتصادي ومالي دولي عادل وشامل يحقق التنمية. والمكسيك، بوصفها الرئيس القادم لمجموعة البلدان العشرين، تدرك الدور الرئيسي للأمم المتحدة في تعزيز الإدارة الاقتصادية والمالية العالمية، بينما تعتقد اعتقاداً راسخاً بأن على مجموعة البلدان العشرين أن تقوم بدور شامل؛ ولهذا فإن هناك حاجة كبيرة إلى التنسيق القوي والاتصال فيما بينها. ويجب على الدول الأعضاء في مجموعة البلدان العشرين العمل أكثر من أي وقت مضى على تعزيز برنامج الدوحة الإنمائي، والوفاء بالتزاماتها الخاصة بالمساعدة الإنمائية الرسمية. وسيتيح الحوار الرفيع المستوى الخامس بشأن تمويل التنمية فرصة مواتية لإعطاء دفعة جديدة لهذا المسعى، ومناقشة احتمالات عقد مؤتمر دولي آخر بشأن تمويل التنمية في عام ٢٠١٣.

١٤ - وأضافت أن البلدان المتوسطة الدخل، والتي تمكنت من الصمود في مواجهه أسوأ آثار الأزمة الاقتصادية والمالية، أصبحت الآن في موقف أفضل لتعزيز النمو والانتعاش الاقتصادي على نطاق العالم. غير أنها لكي تتصدى للتحديات العديدة التي تواجهها، مثل انتشار الفقر، والتفاوت الاجتماعي، والتوزيع غير المتكافئ، فإنها بحاجة إلى دعم مستمر من جانب نظام الأمم المتحدة الإنمائي. ولهذا ترحب المكسيك باتفاق التعاون الاستراتيجي الأخير الذي عقده مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٥ - وتعلق المكسيك أيضاً أهمية مماثلة على الأمن الغذائي الذي يتطلب اتخاذ تدابير من جانب المجتمع الدولي لإتاحة الوصول المتكافئ إلى الأسواق الزراعية، وتأمين الإمدادات

والإسراع نحو الخضرة. وهذا سيتطلب أيضا إعادة تشكيل عملية للترتيبات المؤسسية المطلوبة لتحقيق التنمية المستدامة.

٢٠ - وقال في ختام كلمته إنه في الإطار المؤسسي الجديد للتنمية المستدامة، يتغى أن يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوضع المعايير، ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمراقبة التنفيذ على المستوى العالمي، وتقوم لجنة التنمية المستدامة برصد الامتثال.

٢١ - السيدة دنلوب (البرازيل): قالت إنه لا يمكن التصدي للأسباب الجذرية للأزمة الاقتصادية والمالية الحالية إلا عن طريق العمل الجماعي. فيجب على الأمم المتحدة مضاعفة جهودها لضمان استجابة منسقة للأزمة الاقتصادية التي تزداد سوءاً، بينما تضع في اعتبارها الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو تنفيذ خطط لإنعاش اقتصاداتها والتصدي لمشاكل الديون السيادية التي تلوح في الأفق والتي تؤثر على الاقتصاد العالمي. وحثت البلدان التي لديها فائض في حسابها الجاري على السماح بإعادة تقييم عملائها، وبذلك تسهم في إعادة التوازن للطلب العالمي. وينبغي وقف حرب العملات الجارية والتحكم فيها عن طريق اعتماد نظام مرن لأسعار التبادل. وعلاوة على ذلك، فإن السياسات الاقتصادية الوطنية ستستفيد من عملية التدقيق المتبادل من أجل تجنب الصراعات التجارية.

٢٢ - ومن حق البلدان النامية الحصول على نصيب عادل من حصص صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، يكون مساوياً على الأقل لنصيب البلدان المتقدمة النمو. ويأمل وفدها أن يُستكمل استعراض نظام أسعار صندوق النقد الدولي والاستعراض العام للحصص بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٤ على الترتيب. وأضافت أنه دون أن يكون للبلدان النامية صوت أقوى، فإن المؤسسات المالية الدولية ستفتقر إلى الشرعية في الاقتصاد

١٧ - وعلى المستوى الوطني، تبحث باكستان عدداً من الإصلاحات الرئيسية دعماً لنهج داخلي جديد تجاه نمو اقتصادي يحركه القطاع الخاص في ظروف السوق المفتوحة، بينما ستعمل الحكومة على رعاية المصالح والحقوق العامة، والمصالح العام، والقوانين. وعلى المستوى العالمي، تكمن أفضل طريقة لمواجهة التحديات في الجهود المبذولة لتحقيق مبدأ توفير الطاقة المستدامة للجميع، وفقاً لمبادرة الأمين العام؛ وفي الوقت نفسه، ومع تضائل الموارد، يجب على الأمم المتحدة مواصلة السعي لإحراز أقصى تقدم نحو الأهداف الإنمائية للألفية.

١٨ - وفي مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية، يلزم أن تتعاون البلدان بصورة أوثق، وأن تدعم كل منها الأخرى بلا حدود سعياً لتحقيق التنمية الشاملة. وقال إنه يجب تنفيذ القرارات التي أُتخذت في مؤتمر كانكون بشأن تغير المناخ، بينما يجب التصدي للقضايا المتعلقة مثل تدفق التمويل، ومستقبل بروتوكول كيوتو، ووجود صندوق التكيف في حد ذاته. وينبغي عدم إرجاء هذه القضايا أكثر من ذلك، بل ينبغي حلها في ديربان في كانون الأول/ديسمبر.

١٩ - وسيستبح مؤتمر ريو القادم بشأن التنمية المستدامة فرصة رئيسية أخرى لإعداد استجابة جماعية للتحديات التي تواجهها معظم بلدان العالم النامي. غير أنه يجب أن تستند الجهود المبذولة لتحقيق الاقتصاد الأخضر إلى مبدأ المسؤولية المشتركة وإن كانت متباينة، وأن تدعمها ظروف مواتية على المستوى الدولي في إطار اتفاق بشأن حيز السياسات الخضراء. وهذا سيتطلب إجراء تعديلات على نظام الملكية الفكرية، وتحقيق المزيد من المرونة للبلدان النامية في القواعد التجارية المتعددة الأطراف، وتقديم الدعم المالي والتقني الدولي تحت رعاية الأمم المتحدة، وضمانات مموله عالمياً أو دعم للأسعار من أجل تعزيز الاستثمار في البلدان النامية،

للسياسات بشأن الأنشطة التنفيذية والذي يجرى كل أربع سنوات لأغراض التنمية فرصة مواتية لتقييم السياسات السابقة وتحديد أولويات العمل في المستقبل.

٢٦ - السيد عبد العزيز (مصر): قال إن العالم يشهد حالة فوران متواصلة. فهناك بلدان في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، تحذو حذو تونس ومصر، لتطوي صفحة الماضي الأوتوقراطي. وبينما تجري الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، تطالب أصوات كثيرة بأنماط جديدة للتنمية الاقتصادية يمكن أن يتحقق بشأنها توافق في الآراء. وسيكون لهذا المؤتمر برنامج دولي طويل الأجل وموجه نحو العمل يتضمن إنشاء آليات واضحة لتنفيذ الالتزامات. وبعد أن أعرب عن قلقه البالغ إزاء إحجام البلدان المتقدمة النمو عن التقييد بالتزاماتها، قال إنه مترجع أيضاً من المحاولات المبدولة لإعادة التفاوض بشأن التزامات تمت الموافقة عليها فعلاً بتوافق الآراء.

٢٧ - وأضاف أن تغير المناخ ينطوي على انعكاسات كارثية بالنسبة لإنتاج الأغذية والأسعار الغذائية وساهم في عودة أزمة الأغذية المدمرة، خاصة في شرق أفريقيا. وكان هناك إخفاق جماعي في التصدي لتغير المناخ بطريقة مسؤولة ومتكاملة. ويجب أن يستند التصدي لتغير المناخ إلى تنفيذ الالتزامات بناءً على مبدأ المسؤولية المشتركة وإن كانت متباينة، عن طريق بذل جهود دولية مشتركة بقيادة البلدان المتقدمة النمو.

٢٨ - وأضاف أن إنتاج الطاقة مسألة أخرى ذات أولوية. ويجب على الأمم المتحدة أن تتحرك بسرعة نحو تشكيل برنامج شامل للطاقة يتضمن آلية فعالة لنقل تكنولوجيات الطاقة المتقدمة، بما في ذلك مصادر الطاقة المتجددة. وترحب مصر في هذا الصدد بإعلان أن عام ٢٠١٢ سيكون "السنة الدولية لتوفير الطاقة المستدامة للجميع".

العالمي في المستقبل. وأضافت أن الالتزام السياسي الكافي يمكن أن يحقق نتيجة طموحة ومتوازنة وموجهة نحو التنمية في جولة الدوحة، بما يشجع النمو العالمي والتنمية لصالح البلدان الفقيرة.

٢٣ - وعلى الرغم من تدهور التوقعات الاقتصادية العالمية، ينبغي أن يحظى القضاء على الفقر والجوع بالأولوية العليا لدى المجتمع العالمي. وبعد أن أشارت إلى أن أسس التعاون الدولي بشأن التنمية المستدامة قد أرسيت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢، قالت إنه يجب على المجتمع الدولي تجديد الالتزام بالتعددية والعمل المنسق في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المقرر عقده في ريو دي جانيرو عام ٢٠١٢. وسوف يوفر المؤتمر إطاراً لمعالجة قضايا التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وإطاراً مؤسسياً للتنمية المستدامة والأهداف العالمية للتنمية المستدامة.

٢٤ - وينبغي للبلدان المتقدمة النمو اعتماد أرقام مستهدفة جديدة وصارمة لخفض الانبعاثات، بصرف النظر عما إذا كانت أطرافاً في بروتوكول كيوتو أم لا، ويجب على البلدان النامية تلقي الدعم لجهودها الخاصة بالتخفيف والتكيف.

٢٥ - ولتحقيق الأهداف المشتركة، ينبغي أن يلتزم المجتمع الدولي بتقديم موارد مالية إضافية لتلك البلدان الأكثر احتياجاً إليها. وفي حين زادت المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠١٠، فإنه يُتوقع وجود حالات قصور، كما أن البلدان المتقدمة النمو لم تقدم ككل المبالغ التي تعهدت بها في مؤتمر قمة مجموعة البلدان الثمانية عام ٢٠٠٥ في غلين إيغلز. وأضافت أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي قادر على أن يسهم بدرجة كبيرة في إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، وينبغي أن يستكمل المساعدة الإنمائية الرسمية لا أن يحل محلها. وسوف يتيح الاستعراض الشامل القادم

٣٣ - وأضاف أن استنزاف الموارد الزراعية والبشرية والمائية السورية من جانب الاحتلال الإسرائيلي لمرتفعات الجولان ما يزال يعرض البيئة للخطر ويهدد سبل معيشة السكان السوريين في هذه المنطقة. وينبغي للجنة تسليط الضوء على الآثار الاقتصادية والبيئية السلبية للاحتلال الأجنبي، والتي اعترفت بها قرارات الأمم المتحدة بصورة متكررة. وأضاف أن الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للدورة السادسة والستين للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية (القرار ١/٦٥) قد اعترفت بضرورة اتخاذ خطوات متضافرة، وفقاً لأحكام القانون الدولي، لإزالة العقبات أمام الاحترام الكامل لحقوق الشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الأجنبي وتعزيز تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٤ - وقال إن العقوبات الأحادية التي تفرضها دول صناعية معينة تقوّض النظام التجاري الدولي، وتعرقل جهود البلدان النامية لمواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية. وأضاف أن قرار الجمعية العامة ١٨٩/٦٤ أعاد تأكيد أنه لا يجوز لأية دولة استخدام تدابير اقتصادية أو سياسية انفرادية أو أي نوع آخر من التدابير، أو تشجيع استخدامها، لإكراه دولة أخرى على التبعية لها في ممارسة حقوقها السيادية. وأعرب قرار الجمعية العامة ١٤٢/٦٥ عن بالغ القلق إزاء فرض قوانين وأشكال أخرى من التدابير الاقتصادية القسرية، بما في ذلك الجزاءات المفروضة من جانب واحد ضد بلدان نامية. كما يجب على الدول صاحبة النفوذ داخل منظمة التجارة العالمية عدم تسييس عملية الانضمام إلى المنظمة أو استخدامها بصورة قسرية.

٣٥ - السيد جوسوبوف (قيرغيزستان): قال إن عدم كفاية الموارد المالية تعرقل جهود البلدان الصغيرة، خاصة تلك التي ليست لها منافذ على البحر، من أجل الوفاء بالتزاماتها في إطار جدول أعمال القرن ٢١. وفي هذا

٢٩ - ويجب أيضاً إعطاء الأولوية لمشاكل الجوع والجماعة في أفريقيا. ومن الأمور المثيرة للقلق أن كثيراً من الاتفاقات التي تم التوصل إليها في عام ٢٠٠٨ أثناء الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا لم تنفذ حتى الآن. وقد طالبت مصر في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية لتلك البلدان وإلغاء ديونها، وكذلك بوضع جدول زمني محدد للبلدان المتقدمة النمو كي تفي بالتزاماتها في مجال المعونة الإنمائية.

٣٠ - وأضاف أنه يلزم بذل جهود متضافرة لإصلاح المؤسسات المالية الدولية لضمان أن يكون للبلدان النامية صوت أقوى في عمليات صنع القرار. وعلاوة على ذلك، تطالب مصر منظومة الأمم المتحدة بتقديم دعم محسن للبلدان المتوسطة الدخل.

٣١ - وقد طالبت مصر منذ عام ٢٠١٠ بالتفكير في إطار للأهداف الإنمائية للألفية يمتد إلى ما بعد عام ٢٠١٥. وقال إن وضع مجموعة من الأهداف الإنمائية العالمية المستدامة أمر جدير بالبحث، شريطة الالتزام بمبدأ المسؤولية المشتركة وإن كانت متباينة.

٣٢ - السيد جعفري (الجمهورية العربية السورية): قال إنه نظراً للكوارث الطبيعية العديدة التي سببها تغير المناخ، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو تشجيع التضامن الدولي الحقيقي على أساس مبدأ المسؤولية المشتركة وإن كانت متباينة. وينبغي أن يؤدي مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ المقرر عقده في ديربان إلى إطار شامل وملزم لفترة ما بعد عام ٢٠١٢. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعالج أوجه القصور في مؤتمر كوبنهاغن بشأن تغير المناخ، ويؤكد من جديد الالتزامات التي أعلنت في مؤتمر بالي بشأن تغير المناخ، وفي إطار بروتوكول كيوتو، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٣٨ - السيد ويزلدر (كوستاريكا): قال إنه لتشجيع التنمية المستدامة والخروج من الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية، فإن الأمر يتطلب فكراً عملياً وابتكارياً.

٣٩ - وأضاف أن الكوارث الطبيعية تثير قلقاً بالغاً، خاصة في النظم الإيكولوجية الجبلية لأمريكا الوسطى، والتي تتعرض للفيضانات. ومن الضروري لتعزيز القدرات الوطنية لمنع ومواجهة الكوارث التي يسببها سقوط الأمطار الغزيرة في المناطق الجبلية، ومضاعفة الجهود لإنشاء وتحسين نظم للرصد والإنذار المبكر لهذه النظم الإيكولوجية. ويعد الجفاف في القرن الأفريقي مثلاً آخر لكارثة أحدثتها تغير المناخ. وتؤيد كوستاريكا اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، وتطالب بسرعة التصديق عليها. وسيكون من الأمور الحاسمة أيضاً وضع مؤشرات للتصحر وتدهور الأراضي، ووجود لجنة معززة معنية بالعلم والتكنولوجيا.

٤٠ - ويجب على المجتمع الدولي الانصراف عن النفط وإيجاد مصادر نظيفة ومتجددة للطاقة. وعلى مدى عدة عقود، وبعد كثير من التوضيحات، حققت كوستاريكا نموذجاً للطاقة يتم فيه توليد أكثر من ٨٠ في المائة من طاقتها الكهربائية بواسطة الموارد الهيدرولية. غير أنه في السنوات العشر القادمة، ستواجه كوستاريكا تحدياً يتمثل في توليد نفس القدر من الطاقة التي ولّدها في الستين عاماً الماضية. ولهذا فإن حكومتها تشجع سياسة للطاقة تقوم على العالمية، والتضامن، ومشاركة القطاعين العام والخاص، والكفاءة، والابتكار، والحيوية البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

٤١ - وقال إن الوفاء بالالتزامات التي أعلنت عام ١٩٩٢ في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لم يرق إلى مستوى التوقعات. ولا تزال كوستاريكا ملتزمة بضمان نتيجة ناجحة لمؤتمر الأمم المتحدة القادم للتنمية المستدامة.

السياق، فإنه من الأمور الملحة بشكل بالغ أنه يجب تعزيز برامج المساعدة وضمان الوصول إلى ممرات النقل. وفيما يتعلق بغيرغيزستان، يعد النقل ضرورياً للقيام بوظيفتها كدولة على الوجه الصحيح. وهي ترى أن تطوير خط السكك الحديدية الذي يبدأ من جنوب أوروبا والشرق الأدنى، مروراً بآسيا الوسطى وينتهي في الصين ينطوي على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لتكامل الإقليم.

٣٦ - وبينما يدرك وفده خطورة القضايا التي تتصدى لها اللجنة الثانية، مثل تغير المناخ، وتدهور التربة، والتصحر، والأمن الغذائي، والحصول على التكنولوجيا، والمياه، إلا أنه يود أن يسترعي الاهتمام إلى قضايا أخرى ملحة تتعلق بالمناطق الجبلية، ويأمل أن تدعم جميع الوفود مشروع القرار ذي الصلة، والذي ستكون غيرغيزستان من بين المشاركين في تقديمه. ويأمل وفده أيضاً أن يعزز مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الالتزام السياسي بتنمية المناطق الجبلية، واضعاً في الاعتبار التحديات والمخاطر القائمة.

٣٧ - ويلزم بذل مزيد من الجهود لمواجهة القضايا المتعلقة بالحصول على الغذاء والأمن الغذائي. وبينما بذلت حكومة غيرغيزستان كل جهد لزيادة إنتاجها الزراعي، إلا أن ٨٨ في المائة من أراضيها الزراعية قد تدهورت أو تعاني من التصحر، مما أدى إلى انخفاض في الإنتاج الزراعي بلغ ٦٠ في المائة. وأضاف أن أي حل سيتطلب الموازنة بين قطاعات المياه والزراعة والطاقة. وينبغي للمنظمات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة، العمل على تحقيق توافق بشأن التقاسم الفعال والمنصف لموارد المياه. وفي هذا الصدد، تعد المخططات الكهرومائية الضخمة ضرورية من أجل التنمية النظيفة؛ وعلى سبيل المثال، فإن بناء المحطات الكهرومائية الخمس المقترحة في غيرغيزستان في المستقبل القريب من شأنه أن يخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمقدار أربعة ملايين طن سنوياً.

٤٤ - وفي ختام كلمته، استرعى اهتمام اللجنة إلى رسالة مؤرخة ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١١ وموجهة إلى الأمين العام (الوثيقة A/66/323)، تتعلق بموقف بيلاروس حيال الجزاءات المفروضة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على بعض المؤسسات البيلاروسية. وقال إن حكومته ترى أن هذه الجزاءات ليس لها سند، وتمثل خطوة غير قانونية، وأنها ذات دوافع سياسية، وتلحق الضرر بقاعدة التعاون الاقتصادي بين البلدين.

٤٥ - السيد هاسن (إثيوبيا): قال إن استمرار تدهور الحالة الاقتصادية العالمية الحرجة كفيلاً بأن يلحق أضراراً جسيمة بالمكاسب الإنمائية التي حققتها البلدان الفقيرة بشق الأنفس، والتي تواجه بالفعل خطر التضخم نتيجة للطفرة التي حدثت في أسعار السلع الأساسية. وعلاوة على ذلك، فإن عدم تحمل تلك البلدان للصدمات الخارجية يجد أيضاً من جهودها لإعادة بناء دفاعاتها المالية وحماية الإنفاق الاجتماعي. ويطلب وفده المجتمع الدولي بتقديم تمويل تساهلي إضافي لهذه البلدان كي تتمكن من استيعاب آثار الأزمة. وقال إنه يجب على المؤسسات السياسية في الاقتصادات المتقدمة النمو التصدي لنقاط الضعف في القطاعات العامة والمالية من أجل استعادة الثقة ووقف الكساد الاقتصادي.

٤٦ - وإلى جانب المعاناة من الاضطراب الاقتصادي الحالي، تواجه البلدان في القرن الأفريقي أسوأ أزمة للأمن الغذائي خلال ستين عاماً تقريباً. ولذلك فإنه من المهم بدرجة ملحّة أن يسعى الشركاء في التنمية إلى تخفيض الفقر ودعم صمود هذه البلدان عن طريق المزيد من الاستثمارات التي ستنتهي الحاجة إلى الإغاثة الطارئة في المستقبل، وتساعد البلدان المتضررة أيضاً على الخروج من الكوارث وبدء حياة منتجة. ويود وفده أن يذكر الشركاء بالحاجة إلى سرعة الوفاء بالالتزامات في إطار البرنامج العالمي للزراعة والأمن

وتقع على هذه اللجنة مسؤولية العمل نحو التوصل إلى قرارات عملية، وفعالة، وموجهة صوب العمل من أجل وضع الأساس لتنمية متكافئة، وشاملة، ومستدامة حقاً من أجل الرفاه المشترك لأجيال المستقبل.

٤٢ - السيد غيروس (بيلاروس): قال إنه توقعاً للمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، تتحرك البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية نحو اقتصاد أخضر لتنمية مستدامة بسرعات مختلفة وقدرة متباينة. ولهذا فإنه يلزم تهيئة ظروف مواتية من أجل تطوير واستخدام تكنولوجيات موفرة للطاقة ومصادر طاقة متجددة، خاصة في البلدان النامية. وهناك حاجة أيضاً إلى اعتماد استراتيجية عالمية منسقة للطاقة، كما اقترح الأمين العام في تقريره عن تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة (الوثيقة A/66/306). ومن الأمور الأساسية بالنسبة لهذه الاستراتيجية إتاحة تكنولوجيات الطاقة الجديدة بدرجة أكبر للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وأضاف أن تكاليف تكنولوجيات الطاقة المتجددة قد انخفضت، وفي بعض الحالات تعد قادرة على التنافس مع تكاليف التكنولوجيات التقليدية؛ غير أن استخدامها ليس متكافئاً.

٤٣ - وقال إن الاستعراض الشامل القادم للسياسات بشأن الأنشطة التنفيذية والذي يجري كل أربع سنوات ينبغي أن يهدف ليس فقط إلى تحقيق توقعات الجهات المانحة، بل يهدف أيضاً إلى تلبية احتياجات البلدان المتلقية. ولدى البلدان المتوسطة الدخل إمكانات نمو هائلة يمكن أن تؤثر بصورة إيجابية على الاقتصاد العالمي. وقد بحثت حكومته باهتمام كبير اقتراح الأمين العام بإنشاء فريق رفيع المستوى أو فريق عمل مخصص لوضع إطار لمعالجة التحديات التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل، مع مراعاة مظاهر التجانس والانعكاسات الإيجابية لتنميته على البلدان المنخفضة الدخل.

الذي وجهه فريق الحكم الشامل من اجل تعزيز التجارة الحرة ورفض التدابير الحمائية.

٥٠ - وقالت إن البلدان المتوسطة الدخل، رغم جهودها ونجاحاتها، لم تتمكن من القضاء على الفوارق القائمة التي تفرض قيوداً كبيرة على التنمية البشرية. فهذه البلدان تمثل أكثر من ٧٠ في المائة من فقراء العالم الذين يعانون دائماً بصورة غير متناسبة من الأزمات الاقتصادية. ولهذا فإنه من المهم لبلدان مثل بيرو أن تعمل من أجل الاندماج الاجتماعي عن طريق سياسات عامة تدعمها الأمم المتحدة. ويجب أن يضع أي نهج شامل من هذا القبيل في اعتباره التنوع الثقافي، باعتباره أحد العوامل الشاملة للتنمية البشرية. وتعد الثقافة مصدراً للهوية، وكذلك أداة لمحاربة الفقر، ولذلك فإنها تعد وسيلة محتملة للتمكين الوطني.

٥١ - ومع تطلع الأنظار إلى مؤتمر ريو للتنمية المستدامة، قالت إنه بعد مرور ٢٠ عاماً منذ مؤتمر قمة الأرض، سيكون من المفيد استكشاف الأسباب التي حالت دون ترجمة الالتزامات إلى واقع عملي، مع البحث عن طرق لضمان التنفيذ الفعال في المستقبل. وأضافت أن اجتماع ريو يتيح فرصة فريدة لتجديد الزخم السياسي الدولي نحو تحقيق التنمية المستدامة، استناداً إلى مبادئ إعلان ريو، وجدول أعمال القرن ٢١، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ. غير أن هناك بالنسبة لبيرو شواغل أخرى ينبغي وضعها في الاعتبار، بما في ذلك الحاجة إلى أنماط مستدامة جديدة للإنتاج والاستهلاك، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات المرتبطة بذلك، والوصول إلى الأسواق، ودور الدولة والقطاع الخاص، والاندماج الاجتماعي. كما أن التنوع الحيوي ينطوي على أهمية خاصة في هذا السياق نظراً لمساهمته المتزايدة في النمو الاقتصادي؛ ولذلك فإن هناك حاجة عاجلة لضمان امتثال الدول لالتزاماتها بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي. وقالت في ختام كلمتها إن بلدها يعطي أولوية عليا للمفاوضات بشأن تغيير

الغذائي، والتنفيذ الفوري للتدابير الخاصة بالإقلال من تقلبات أسعار الأغذية إلى الحد الأدنى.

٤٧ - ويلزم أيضاً اتخاذ تدابير ملموسة لمعالجة آثار تغير المناخ في القرن الأفريقي وفي أماكن أخرى في القارة الأفريقية. وتأمل جميع البلدان الأفريقية أن ترى حلاً لجميع المسائل المعلقة في مؤتمر ديربان عن طريق التشغيل الفوري للصندوق الأخضر للمناخ. وستكون نتيجة هذا المؤتمر حاسمة أيضاً بالنسبة لنجاح مؤتمر التنمية المستدامة المقرر عقده في ريو دي جانيرو. وتعد تنمية الاقتصاد الأخضر، التي استحوذت أن توضع على جدول أعمال مؤتمر ريو، أحد الجوانب الحيوية لاستراتيجية إثيوبيا الخمسية؛ وتتيح هذه الاستراتيجية التي تحركها أهداف وطنية وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، وتوفير الوظائف، وتحقيق النمو، وتخفيض الفقر. وأضاف أن تحقيق المزيد من التعاون الدولي في قضايا التمويل، والحصول على التكنولوجيا، وبناء القدرات سيكون من الأمور الحاسمة للقيام بعملية انتقال ناجحة.

٤٨ - وطالب في ختام كلمته بأن تظل الاحتياجات الإنمائية الخاصة لأقل البلدان نمواً على رأس جدول أعمال التنمية الدولية، خاصة عن طريق إنشاء آلية متابعة لضمان التنفيذ السريع والفعال لبرنامج عمل اسطنبول.

٤٩ - السيدة روجاس (بيرو): قالت إن هناك حاجة ملحة في السياق الحالي للاضطراب الاقتصادي العالمي إلى إصلاح قائم على التوافق للنظام المالي الدولي بغية تحقيق الانتعاش الاقتصادي على نطاق العالم؛ ولهذا تتطلع بيرو بهذه الروح إلى اختتام سريع وناجح لجولة الدوحة. وأضافت أنها لا يمكن التغلب على عواقب الأزمة الحالية إلا عن طريق قيادة سياسية، مع إيلاء الاعتبار الواجب للممارسات الجيدة القائمة والدروس المستفادة، وقيام البلدان النامية والاقتصادات الناشئة بدور أكبر. وتطرقت إلى النداء الأخير

وأضاف أن الجهود الإنمائية، بما في ذلك جهود أوغندا وعدد آخر من أقل البلدان نمواً، تتطلب تدابير دعم موجهه من المجتمع الدولي، كما يلزم تنفيذ الالتزامات التي أعلنت أو تجددت في برنامج عمل اسطنبول بشكل سريع. وتتطلع حكومته إلى الحوار الرفيع المستوى الخامس القادم بشأن تمويل التنمية، وتأمل أن يسفر عن توصيات في مجالات الاهتمام الخاصة بالنسبة للبلدان النامية. وعلاوة على ذلك، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو إبداء المرونة والإرادة السياسية المطلوبة لكسر حالة الجمود الحالية في جولة الدوحة. ومن المهم أن نضع نصب أعيننا الفوائد التي ستحققها بلدان كثيرة من فتح أسواقها.

٥٤ - ومن المهم أيضاً بنفس القدر تزويد البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان الجزرية الصغيرة النامية، بالموارد المالية والتكنولوجية المطلوبة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها. ويجب على الجمعية العامة توجيه رسالة قوية تعبر عن الإرادة السياسية إلى مؤتمر ديربان القادم بشأن تغير المناخ لتحفيز التقدم في مجالات حيوية من أجل التوصل إلى اتفاق ملزم قانوناً. وعلاوة على ذلك، يجب أن تكون الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة كافية لضمان تحقيق التقدم في مواضيعه الرئيسية.

٥٥ - وشدد في ختام كلمته على أهمية زيادة تأثير ومساهمة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كوسيلة لدعم الجهود الإنمائية للبلدان النامية وتحسين مشاركتها في الاقتصاد العالمي.

٥٦ - السيدة تومي (لبنان): قالت إن البيانات الصادرة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في الشهر الماضي تشير إلى احتمال حدوث كساد عالمي ثان لا يمكن تجنبه. ونظراً لأن الولايات المتحدة، ومنطقة اليورو، والمملكة المتحدة تعاني من كساد فعلي، فإن هناك مخاوف من انتكاس

المناخ ويتطلع إلى تحقيق توافق في الآراء حول الاتفاقية الإطارية وبروتوكول كيوتو على شكل صك ملزم يحقق هدف التخفيف الفعال.

٥٢ - السيدة الحديد (الأردن): قالت إن الأزمة المالية والاقتصادية الجارية، إلى جانب الآثار المعاكسة لتغير المناخ، والكوارث الطبيعية، والتدهور البيئي يمكن أن تقوض التقدم نحو الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً ما لم تُتخذ تدابير للتخفيف والتكيف. وأضافت أن التعاون الدولي المعزز ضروري لمواجهة هذه التحديات، ويجب أن يكون مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ولا سيما مؤتمر ديربان القادم، المنتدى الرئيسي للقيام بذلك.

وسيتيح مؤتمر التنمية المستدامة المقرر عقده في ريو دي جانيرو فرصة لتجديد الالتزام السياسي، وإجراء تقييم شامل للتقدم المحرز على مدى الـ ٢٠ عاماً الماضية، ومواجهة التحديات الجديدة والناشئة. وفي هذا السياق، يعد التمويل المؤكد والكافي لمساعدة البلدان النامية على تحقيق الاستدامة أحد الشواغل الحيوية. وتعد الشركات العالمية والإقليمية حجر الزاوية في الجهود المبذولة لتحقيق هذه الغاية؛ ولهذا فإن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يمكن أن يستكمل المساعدة الإنمائية الرسمية بصورة مفيدة، إلى جانب آليات تمويل مبتكرة.

٥٣ - السيد لوكويا (أوغندا): قال إنه يلزم اتخاذ إجراءات عالمية ملائمة من أجل الإسراع نحو القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. فعلى الرغم من التقدم المنتظم الذي أحرزه عدد من أقل البلدان نمواً نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، إلا أن كثيراً من هذه البلدان تواجه قيوداً هيكلية خطيرة. فبينما من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي لأوغندا بنسبة ٦ في المائة في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، إلا أن تضاؤل المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى عقبات أخرى، تعد من بين التحديات.

الجوع وسوء التغذية، خاصة على ضوء تحذيرات البنك الدولي من أن حدوث ارتفاع في الأسعار الغذائية يمكن أن يدفع مائة مليون آخرين من السكان إلى هوة الفقر. وطبقاً لبعض التنبؤات، ستظل هذه الأسعار على مستوياتها العالية حتى عام ٢٠١٥. ولا تزال حالة أكثر سكان العالم تعرضاً تبعث على الانزعاج بشكل خاص، ولا سيما حالة النساء والأطفال والأسر المعيشية الفقيرة، والتي لا غنى لها عن الدعم المستمر من جانب المجتمع الدولي.

٦٠ - ولمعالجة المشاكل المرتبطة بالأزمات الحالية، قامت حكومة جزر القمر بمحاولات للحد من التضخم؛ واستكملت ورقتها الخاصة باستراتيجية الحد من الفقر والتي تركز على الأهداف الإنمائية للألفية، والأمن الغذائي، والنمو الاقتصادي المتجدد؛ ووضعت مبادئ توجيهية جديدة للمالية العامة. غير أن الجهود المبذولة على المستوى الوطني لا تكفي؛ فينبغي للمجتمع الدولي زيادة المعونة للقطاع الزراعي، والمساعدة على تنمية القدرة الإنتاجية، وتطوير البنية التحتية الأساسية، وتنمية الموارد البشرية، مع ضمان معاملة تجارية تفضيلية للمنتجات الزراعية لأقل البلدان نمواً. ومن المهم أيضاً تعزيز الالتزامات القائمة لتشجيع وصول المنتجات المصنعة والزراعية الخاصة بأقل البلدان نمواً إلى الأسواق دون رسوم جمركية وحصص مفروضة، وأن يكون الوصول مستمراً ومؤكداً.

٦١ - وأضاف أنه قد حان الوقت لإجراء إصلاح شامل للنظام المالي الدولي عن طريق وضع قواعد عادلة وشفافة، وإشراك البلدان النامية بصورة وثيقة في صنع القرار. وعلاوة على ذلك، يجب احترام جميع التزامات مجموعة البلدان الثمانية ومجموعة البلدان العشرين بتعزيز التنمية في أفريقيا، خاصة فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية. ويرحب وفده باعتماد برنامج عمل اسطنبول الذي يطالب بشراكة عالمية من أجل تنمية أقل البلدان نمواً.

مكاسب التنمية التي تحققت منذ أزمة عام ٢٠٠٨. وينبغي للجنة أن تعمل من أجل تلافي حدوث كساد عالمي ثان عن طريق ضمان تنفيذ الإجراءات المتفق عليها في مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية بصورة كاملة وسريعة. وينبغي الاستجابة أيضاً للنداءات التي تطالب بنظام مالي دولي أكثر إنصافاً. وعلى وجه الخصوص يجب إصلاح مؤسسات بريتون وودز لزيادة مشاركة البلدان النامية في وضع المعايير وصنع القرار.

٥٧ - وأضافت أن التنمية المستدامة والقضاء على الفقر ضروريان لنمو البلدان النامية. ولهذا يتطلع لبنان إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المقرر عقده في ريو دي جانيرو عام ٢٠١٢، ويأمل أن يقيّم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق تحديد مظاهر النجاح والفشل.

٥٨ - وقالت إن البلدان المتقدمة النمو تتحمل مسؤولية تاريخية عن الالتزام باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق باعتبارها المنتدى التفاوضي الرئيسي بشأن قضايا تغير المناخ، والمبادئ التي وضعتها عن المساواة والمسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة. ويلزم توفير موارد مالية لدعم تدابير التخفيف والتكيف والتعاون التقني. وأضافت أن السبيل لإقامة شراكة عالمية ناجحة يتمثل في الإرادة السياسية الصادقة من جانب البلدان المتقدمة النمو للوفاء بوعودها.

٥٩ - السيد أوساين (جزر القمر): أشار إلى أن الأزمات الاقتصادية والمالية والسياسية الحالية وأزمات الأغذية والطاقة قد تفاقت بسبب الكوارث البيئية المدمرة التي نتجت عن تغير المناخ. فبينما أحرزت أفريقيا تقدماً كبيراً نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، إلا أن الأزمات الحالية تهدد باكتساح المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في الحرب ضد

٦٢ - وقال إن ارتفاع درجات الحرارة العالمية يعد قضية رئيسية وثيقة الصلة بالدول الجزرية الصغيرة مثل جزر القمر التي ستختفي في غضون خمسين عاماً ما لم تتخذ إجراءات عاجلة وفعالة في مواجهة تغير المناخ. وتقع المسؤولية التاريخية عن هذه الظاهرة على بلدان الشمال التي يجب أن تعمل على وجه السرعة من أجل تغيير أنماط إنتاجها واستهلاكها. وعلاوة على ذلك، فإنها مسؤولة عن تقديم دعم كبير للبلدان النامية والبلدان الجزرية الصغيرة في إطار البرامج الوطنية للتكيف مع آثار تغير المناخ. ويأمل وفده في أن تحقق المفاوضات في إطار مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة نتائج مثمرة. فالانتقال إلى اقتصاد أخضر يتطلب بناء القدرات والحصول على تكنولوجيات منخفضة التكلفة لتفادي اتساع الفجوة الإنمائية بين بلدان الشمال والجنوب.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠.